الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا

" دراسة تحليلية فى جغرافية التجارة الدولية "

د. إيناس صبرى بندارى*

الملخص :

تعد تنمية الصادرات من أهم أهداف السياسة الاقتصادية فى الوقت الراهن، لذلك سعت مصر إلى تعزيز أوجه التعاون المختلفة مع دول العالم عامة، ومن هذا المنطلق قامت مصر بتوقيع العديد من الاتفاقيات منها اتفاقية الكوميسا.

ولذلك يستهدف هذا البحث بصفة أساسية توضيح الاختلافات المكانية للصادرات السلعية المصرية بناءا على الأساليب الإحصائية، ووضع خريطة مقترحة لتنمية الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا.

وجاء البحث فى ستة عناصر سبقتها مقدمة وانتهت بالخاتمة، تناولت المقدمة نبذة عن الموضوع، ومنطقة الدراسة، والمشكلة البحثية، والدراسات السابقة، وأهداف الدراسة، وانتهى البحث بخاتمة وتوصيات، بالإضافة إلى الملاحق، وقائمة المراجع العربية والأجنبية.

عناصر البحث :

أولاً: تطور الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا

ثانياً: الصادرات البينية لدول الكوميسا

ثالثاً: التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية إلى دول الكوميسا

رابعاً: التركيب السلعى للصادرات المصرية إلى دول الكوميسا

خامساً: المعوقات التى تواجه التصدير لدول الكوميسا

سادساً: تنمية الصادرات المصرية لدول الكوميسا

وضم البحث (٦) خريطة وشكلاً بيانياً جميعها من عمل الباحثة مستخدمة الحاسب الألى فى تنفيذها وإخراجها فى صورتها النهائية ومستعينة ببعض البرامج لهذا الغرض وأهمها ArcGIS، Microsoft Excel، وضمت (٥) جدولاً إحصائياً و (٤) ملحقاً جميعها من تصميم الباحثة.

الكلمات الافتتاحية : الكوميسا، التجارة الدولية، التكتلات الاقتصادية، الميزة النسبية الظاهرة.

---

* مدرس الجغرافيا، بكلية الأداب – جامعة الزقازيق.

المقدمة :

يعانى الاقتصاد المصرى من مشكلات عديدة زادت من حدتها تلك المتغيرات العالمية والمحلية المتلاحقة، ومن بين مظاهر معاناته ضعف الطاقة التصديرية وقد ترتب على ذلك استمرار العجز المتزايد فى الميزان التجارى المصرى والتغلب على هذا العجز يكمن فى زيادة الصادرات مع ترشيد الواردات، ولذلك سعت مصر إلى تعزيز أوجه التعاون المختلفة مع دول العالم عامة، ومن هذا المنطلق قامت مصر بتوقيع العديد من الإتفاقيات منها إتفاقية الكوميسا.

جاء انضمام مصر إلى الكوميسا نابعاً من إدراك عميق للأهمية الاستراتيجية للمحيط الجغرافى وعلاقات مصر مع دول حوض النيل، وحتمية التواجد المصرى فى التجمعات الأفريقية التى تضم هذه الدول وبالأخص التجمعات الاقتصادية، حيث أن عضوية مصر فى الكوميسا يتيح لها نطاقاً أرحب من الحركة فى مجال فتح الأسواق والحصول على مزايا نسبية جديدة.

الكوميسا (COMESA) هى اختصار لـ Common Market for Eastern and Southern Africa أى السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا والتى أنشئت فى عام ١٩٩٤م، وكانت تعرف فى السابق بمنطقة التجارة التفضيلية (PTA) اختصار Preferential Trade Area عام ١٩٨١م، ويعد الهدف الأساسى لمنظمة الكوميسا هو تطوير التعاون بين الدول الاعضاء فى المنظمة فى جميع الأنشطة الاقتصادية لتحقيق التكافل التدريجى بين اقتصادياتها بدءاً بمرحلة تحرير التبادل التجارى بين الدول الأعضاء مروراً بتوحيد التعريفة الجمركية للدول الاعضاء فى تعاملاتها مع الدول خارج التكتل (اتحاد جمركى) ثم العمل على تحرير رؤوس الأموال والأيدى العاملة داخل حدود المنطقة بأسرها، بجانب تنسيق السياسات المالية والنقدية بهدف إقامة سوق إقليمية مشتركة والتدرج إلى النهاية لإقامة جماعة اقتصادية لدول شرق وجنوب أفريقيا.

ويمكن تعريف الكوميسا حسب الإتفاقية الرسمية على أنها "تكتل اقتصادى لتكامل أقليمى بين دول إفريقية ذات سيادة اتفقت فيما بينها على الارتقاء بالتكامل الإقليمى فى منطقتها من خلال تنمية التجارة واندماج السوق ومن خلال التعاون وتركيز العمل من أجل تطوير وتعظيم الاستفادة من المصادر الطبيعية والإنسانية للصالح المشترك والمتبادل لجميع شعوبها ودولها"[١].

(١) عبد المطلب عبد الحميد : السوق الأفريقية المشتركة والاتحاد الأفريقى، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٤م، ص ١٢.

وتجدر الإشارة إلى أن منطقة التجارة الحرة والتى قامت عام ٢٠٠٠ انتهت باتفاق بين تسع من الدول الأعضاء على إزالة التعريفات على السلع ذات المنشأ الكوميسى ومن المتوقع الوصول إلى مرحلة الاتحاد الجمركى التى يتفق فيها دول الكوميسا على نسبة معينة من الرسوم الجمركية الموحدة تجاه الدول غير الأعضاء، وعند الوصول إلى تلك المرحلة يبقى الوصول إلى المرحلة الأخيرة وهى مرحلة السوق المشتركة فى ٢٠٢٨م.

وتضم الكوميسا فى عضويتها حالياً تسعة عشر دولة إفريقية تقع جميعها فى شرق وجنوب القارة الأفريقية وهم الدول الأعضاء (مصر، ليبيا، السودان، إريتريا، جيبوتى، إثيوبيا، كينيا، أوغندا، جمهورية الكنغو الديمقراطية، رواندا، بوروندى، ملاوى ، زامبيا، زيمبابوى، سوازيلاند، مدغشقر، جزر القمر، سيشل، موريشيوس)، ووقعت مصر على الانضمام إلى الإتفاقية عام ١٩٩٨م وتم البدء فى تطبيق الإعفاءات الجمركية من باقى الدول الأعضاء اعتباراً من ١٩٩٩م على أساس مبدأ المعاملة بالمثل وللسلع التى يصاحبها شهادة منشأ[١] معتمدة من الجهات المعنية بكل دولة.

ويغطى تكتل الكوميسا نحو ١٠٣١٧٠٢٠كم^{٢} أى ما يعادل ٣٤,٢% من إجمالى مساحة القارة الإفريقية، ويبلغ عدد سكان الكوميسا نحو ٤٧١ مليون نسمة طبقاً لتعداد عام ٢٠١٥م أى ٤٧% من سكانها (http://data.albankaldawli.org)، وبالتالى فسوق الكوميسا يمثل طاقة استيعابية هائلة تتنوع فيها شرائح الطلب وأذواق المستهلكين ومستويات الدخل، ومن ثم فإن السوق تعد متنفساً للعديد من السلع المصرية.

---

(١) تنص المعاهده المؤسسة للكوميسا على أن السلع الصناعية التى تتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية ينبغى أن تكون ذات منشأ وطنى وحتى تكتسب سلعة ما صفة المنشأ الوطنى يجب أن تنطبق عليها الشروط الأتية: أن يكون قد تم إنتاجها بالكامل فى الدولة العضو – أو أن تكون السلع قد تم إنتاجها فى الدولة العضو من مواد مستوردة من خارج الدول الأعضاء بالاتفاقية على ألا تتجاوز قيمة المواد المستوردة الداخلة فى إنتاج السلعة شاملة المصاريف ٦٠% من التكلفة الإجمالية للمواد المستخدمة فى الإنتاج (من قيمة السلعة) – أن تكون القيمة المضافة الناتجة من مرحلة التصنيع التى خضعت لها تشكل ما لا يقل عن ٤٥% (من قيمة السلعة) من سعر تسليم المصنع لهذه السلعة.

ويعد تجمع الكوميسا إقليماً يمتد من الشمال إلى الجنوب حيث يبدأ شمالاً بمصر وليبيا عند دائرة عرض ٣١ درجة شمالاً حتى يصل إلى أقصى جنوب القارة بوصوله إلى سوازيلاند عند دائرة عرض ٢٨ درجة جنوباً أما بالنسبة لخطوط الطول فإن دول الكوميسا تمتد من خط طول ١٠ شرقاً حيث أقصى نقطة فى غرب الكنغو الديمقراطية حتى خط طول ٦٦ شرقاً حيث أقصى نقطة فى جزر موريشيوس فى المحيط الهندى، أى أن دول الكوميسا تشغل ٥٨ دائرة عرضية على جانبى خط الاستواء فى حين تشغل ٥٦ خط طول، وكان للامتداد الكبير والمساحة الضخمة التى تشغلها دول التجمع أثراً واضحاً فى اختلاف الظروف الجيولوجية والتضاريسية والمناخية والتربة مما كان له أثره فى تباين اقتصاديات دول التجمع.

إذاً يعد تكتل الكوميسا ذا أهمية جغرافية وسياسية واستراتيجية وذلك لأن شواطىء هذا الإقليم تمتد من مصر مروراً بقناة السويس والبحر الأحمر وخليج عدن ثم شواطىء أفريقيا الشرقية حيث المحيط الهندى ووصولاً إلى جزيرة مدغشقر فى الجنوب.

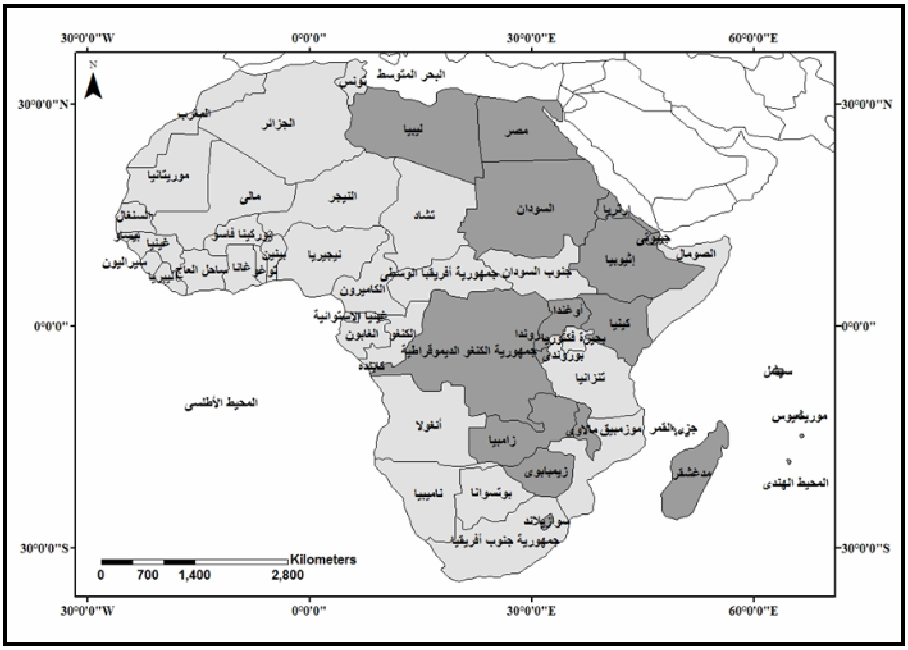

شكل (١) : الموقع الجغرافى لدول الكوميسا.

المصدر: من إعداد الباحثة.

المشكلة البحثية :

تشترك مصر فى عدد من التكتلات الاقتصادية[1] وتحتل الدائرة الأوروبية الصدارة فى أجندة السياسة الخارجية المصرية على حساب الدائرتين العربية والأفريقية الأقرب جغرافياً وتاريخياً وحضارياً وهو ما كرسته توجهات النظام السابق فى الانسلاخ تدريجياً من إفريقيا والتطلع نحو القارة الأوروبية عبر المتوسط.

ومن خلال دراسة وتحليل التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية على مستوى أهم التكتلات الاقتصادية نجد أن الاتحاد الأوروبى يحتل المرتبة الأولى من حيث نسبة صادرات مصر والتى بلغت ٣١,٢% من إجمالى صادرات مصر ثم منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى فى المرتبة الثانية بنسبة ٢٨,٣% تلاها تجمع الكوميسا بنسبة ٧,٥%.

وتعد أحد أهم أسباب انضمام مصر للكوميسا تزايد فرص نفاذ الصادرات المصرية إليها بفضل المزايا التفضيلية التى حصلت عليها مصر من الانضمام إلى الكوميسا ومن منطلق أنها سوق كبيرة المساحة وتضم حوالى ٤٧١ مليون نسمة، هذا بالإضافة إلى إمكانية تغذية الصناعة المصرية بمواد خام بأسعار منخفضة مقارنة بمثيلتها الواردة من الدول غير الأعضاء بالكوميسا مما سيؤدى إلى انخفاض فى التكلفة النهائية للمنتجات الصناعية، الأمر الذى سيعطى لها مركزاً تنافسياً أفضل من صادرات الدول الأخرى.

ومن ناحية أخرى فإن المنتجات المصرية ستتمتع بميزة نسبية عالية بالمقارنة بالسلع الأوربية والأسيوية والأمريكية فى أسواق الكوميسا وذلك من خلال سهولة تسويق السلع المصرية فى الأسواق الإفريقية حيث تعتمد تلك الأسواق مواصفات للجودة أقل بكثير من المواصفات القياسية فى الأسواق الأمريكية والأوربية والأسيوية.

ولكن الأن وبعد مرور ما يقرب من ثمانية عشر عاماً على توقيع مصر على الإتفاقية تواجه الصادرات المصرية لدول الكوميسا تحديات ومشكلات كثيرة، الأمر الذى جعل مساهمة هذا القطاع الرائد – التصدير لدول الكوميسا – فى عملية التنمية والتطوير دون المستوى المطلوب، وبناءً عليه فإن هذه الدراسة ستتركز بشكل أساسى على تقييم الوضع الراهن للصادرات المصرية لدول الكوميسا، وتوضيح الاختلافات المكانية للصادرات المصرية لدول التجمع، وتبيان المشكلات

---

(١) يقصد بالتكتلات وجود عدد من الدول التى قد يجمعها روابط جغرافية أو روابط أخرى تاريخية أو ثقافية أو حضارية أو اقتصادية لتحقيق مصلحة اقتصادية مشتركة، كدول أوروبا الغربية أو دول الخليج العربى أو دول شمال أفريقيا أو شرق وجنوب أفريقيا وما إلى ذلك، وهذه الدول تتفق على إقامة تكتل اقتصادى يمثل نوعاً من الحماية ضد الآثار السلبية المتوقعة للعولمة.

والعقبات التى تؤدى إلى تعثرها فى تحقيق أهدافها فى التنمية والتطوير واستنباط الحلول العلمية المناسبة التى من الممكن أن تساهم فى تذليل هذه المعوقات، ورسم خريطة مقترحة لتنمية الصادرات المصرية إلى أسواق الكوميسا.

الدراسات السابقة :

نظراً لأهمية موضوع الصادرات المصرية فقد تعددت الدراسات التى ألقت الضوء عليها من منظور جغرافى واقتصادى وسياسى وقانونى ولكن لم يحظ موضوع الصادرات السلعية المصرية لدول الكوميسا بأية دراسة جغرافية تفصيلية من قبل، سوى التعرض له بصورة عابرة بين ثنايا بعض أبحاث مؤتمر"مصر والكوميسا – تحديات الحاضر وإفاق المستقبل" الذى عقد فى معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة عام ٢٠٠٢م، إلى جانب دراسة بعنوان "التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية" والتى أعدتها (هالة أبو العينين) عام ٢٠٠٧م وعرضت الدراسة التجارة الخارجية لمصر موزعة على قارات العالم ولكنها لم تتناول دول الكوميسا بشكل تفصيلى وربما لم يكن من أهدافها عرض ذلك.

أهداف الدراسة :

يهدف البحث بصفة أساسية إلى التحليل المكانى للصادرات السلعية المصرية لدول الكوميسا ووضع خريطة مقترحة لتنمية الصادرات وفى سبيل تحقيق ذلك الهدف تم دراسة الأهداف الفرعية التالية :

١- عرض وتحليل التطور التاريخى للصادرات المصرية لدول الكوميسا.
٢- دراسة التوزيع المكانى للصادرات المصرية لدول الكوميسا.
٣- تحديد العوامل المؤثرة فى حركة الصادرات المصرية لدول الكوميسا.
٤- دراسة التركيب السلعى للصادرات المصرية لدول الكوميسا.
٥- رصد المشكلات التى تواجه الصادرات المصرية لدول الكوميسا.

أولاً – تطور الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا :

ارتفعت الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا بمعدل نمو قدره ٣٧,٢% خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٥م، حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية ١,٦ مليار دولار مقارنة بنحو ٤٢ مليون دولار خلال الفترة نفسها.

جدول (١) : تطور الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا ونسبتها من إجمالى الصادرات المصرية خلال الفترة (١٩٩٥–٢٠١٥م).

القيمة بالمليون دولار

السنوات	قيمة الصادرات لدول الكوميسا	قيمة الصادرات لدول العالم	% من إجمالى الصادرات المصرية
١٩٩٥	٤٢	٣٤٤٤	١,٢
١٩٩٦	٤٣	٣٥٣٦	١,٢
١٩٩٧	٤٤	٣٥٨٦	١,٢
١٩٩٨	٤٦	٣١٨٦	١,٤
١٩٩٩	٥١	٣٥٣٤	١,٤
٢٠٠٠	١١٣	٤٦٣٩	٢,٤
٢٠٠١	٢٠٧	٤١٦٢	٤,٩
٢٠٠٢	٢٨٤	٤٦٩٢	٦
٢٠٠٣	٣١٢	٦١٦١	٥,١
٢٠٠٤	٣٦٢	٧٩١٣	٤,٥
٢٠٠٥	٤٣٣	١٠٦٤٧	٤,١
٢٠٠٦	٤٤٣	١٣٧٥٦	٣,٢
٢٠٠٧	٥٣٥	١٦١٠١	٣,٣
٢٠٠٨	١٦٥١	٢٦٢٠٠	٦,٣
٢٠٠٩	١٨٦٥	٢٣١٠٠	٨,١
٢٠١٠	٢٤٩٢	٣٠٥٧٤	٨,١
٢٠١١	١٦٧٢	٣٠٦٧٤	٥,٤
٢٠١٢	٢٤٨١	٢٩٣٣٩	٩,٤
٢٠١٣	٢٣٨٥	٢٨٧٣٥	٨,٣
٢٠١٤	١٩٨٥	٢٦٧٧١	٧,٤
٢٠١٥	١٦٠٦	٢١٣٥٤	٧,٥

المصدر: من حساب الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، سنوات متفرقة، ووزارة التجارة والصناعة، قطاع نقطة التجارة الدولية، تقرير التجارة الخارجية، سنوات متفرقة.

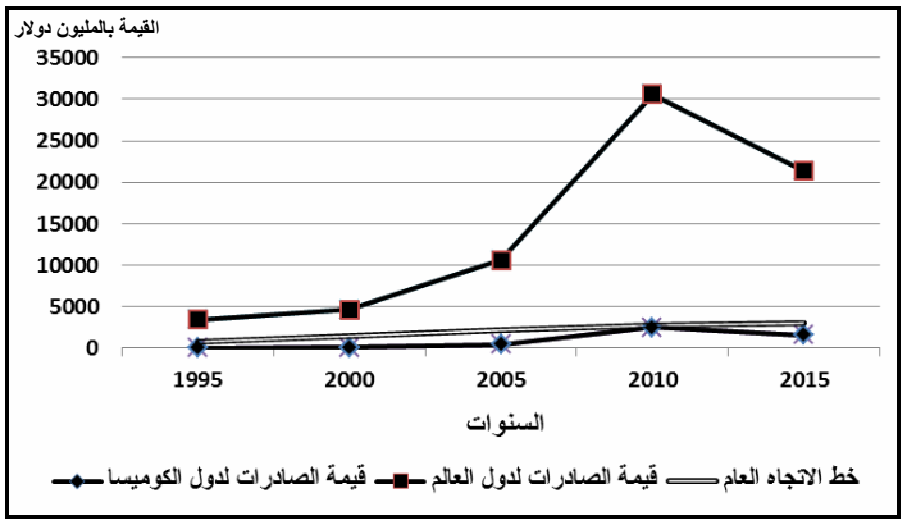

شكل (٢) : تطور الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا وإلى دول العالم خلال الفترة (١٩٩٥–٢٠١٥م).

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، سنوات متفرقة، ووزارة التجارة والصناعة، قطاع نقطة التجارة الدولية، تقرير التجارة الخارجية، سنوات متفرقة .

وبتحليل بيانات جدول (١) وشكل (٢) يتبين تواضع قيم الصادرات المصرية لدول الكوميسا خلال الفترة (١٩٩٥–٢٠١٥م)، خاصة إذا ما قورنت بنظيرتها على مستوى إجمالى الصادرات المصرية لدول العالم، فالصادرات المصرية لدول الكوميسا تمثل ٧,٥% من إجمالى صادرات مصر للعالم عام ٢٠١٥م.

كما نجد أن صادرات مصر لدول الكوميسا عام ١٩٩٥م (قبل انضمام مصر للكوميسا) كانت قد بلغت ٤٢ مليون دولار وبعد انضمام مصر لمجموعة الكوميسا وزيادة نسب التخفيضات الجمركية لتصل لـ ١٠٠% عام ٢٠٠٠م مع بعض الدول ارتفعت قيمة الصادرات ووصلت إلى ١١٣ مليون دولار، فانضمام مصر للكوميسا عمل على إتاحة الفرص لزيادة الصادرات المصرية لدول الكوميسا.

ويستمر بعد ذلك التزايد لتتخطى قيمة الصادرات المصرية للدول الأعضاء بالكوميسا عام ٢٠١٠م رقم المليارين تحديدا ٢,٤ مليار دولار، إلا أنها شهدت انخفاضاً ملحوظاً خلال السنوات التالية لعام ٢٠١٠م وتحديداً من ٢٠١١م وحتى عام ٢٠١٥م لتصل عام ٢٠١٥م لنحو ١,٦ مليار دولار.

جدول (٢) : السلسلة الزمنية لقيمة صادرات مصر إلى دول الكوميسا فى الفترة (١٩٩٥-٢٠١٥م).

مسلسل	السنة	ص (قيمة الصادرات)	س	س ص	س٢
١	١٩٩٥	٤٢	-٢	-٨٤	٤
٢	٢٠٠٠	١١٣	-١	-١١٣	١
٣	٢٠٠٥	٤٣٣	٠	٠	٠
٤	٢٠١٠	٢٤٩٢	١	٢٤٩٢	١
٥	٢٠١٥	١٦٠٦	٢	٣٢١٢	٤
الجملة		**٤٦٨٦**	**٠**	**٥٥٠٧**	**١٠**

(ص) : هى قيمة الظاهرة أو المتغير موضوع البحث أو الدراسة (قيمة الصادرات)

(س) : هى التغيرات الموسمية (هى التغيرات التى تطرأ على الظاهرة محل الدراسة من ارتفاع وانخفاض بمدة زمنية طويلة)

(ن) : عدد السنوات

أ : مج ص / ن = ٤٦٨٦/٥ = ٩٣٧,٢

ب : مج س ص / مج س ٢ = ٥٥٠٧/ ١٠ = ٥٥٠,٧

معادلة خط الاتجاه العام هى :

ص = أ + ب س

ص = ٩٣٧,٢+٥٥٠,٧ س

ص م = ٩٣٧,٢+٥٥٠,٧ * -١ = ١٤٨٧,٩ لسنة ٢٠٠٠م

ص م = ٩٣٧,٢+٥٥٠,٧ * ٢ = ٢٩٧٥,٨ لسنة ٢٠١٥م

المصدر: الجدول من عمل الطالبة اعتماداً على بيانات تم تجميعها من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، سنوات متفرقة، ووزارة التجارة والصناعة، قطاع نقطة التجارة الدولية، تقرير التجارة الخارجية، سنوات متفرقة.

وبعد تمثيل البيانات الأصلية للسلسلة الزمنية تمثيلاً بيانياً فى شكل منحنى كما هو بالشكل البيانى (٢) يمكننا توفيق خط الاتجاه العام للسلسلة الزمنية على نفس الشكل البيانى باستخدام معادلة خط الاتجاه العام، ومن النظرة العامة لبيانات السلسلة الزمنية تبين أنها جميعاً تتخذ اتجاها عاماً صعودياً، ولكنها أقل قليلاً من المفترض فى معظم الأحيان حيث إن خط الاتجاه العام يظهر زيادة فى قيمة الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا عما هو بالواقع وبالأخص فى الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٦م.

ثانياً – الصادرات البينية لدول الكوميسا :

فى هذا الجزء سيتم التعرف على قوة الصادرات السلعية فى كل دولة حتى يمكن مقارنة قوة الصادرات المصرية بقوة الصادرات فى باقى الدول.

جدول (٣) : التوزيع الجغرافى للصادرات البينية وقوتها لدول الكوميسا عام ٢٠١٥م.

القيمة بالمليون دولار

الدولة	قيمة الصادرات البينية	% من الإجمالى	قوة الصادرات*
مصر	١٦٠٦	١٩,٣	٣٦٦,٧
ليبيا	٩٠	١,١	٢٠,٥
السودان	١٦٠	١,٩	٣٦,٥
ارتريا	٤	٠,٠٤	٠,٩
إثيوبيا	٢٧٦	٣,٣	٦٣
جيبوتى	١	٠,٠١	٠,٢
جمهورية الكنغو الديمقراطية	١٧٠٣	٢٠,٥	٣٨٨,٨
أوغندا	٤٢٢	٥,١	٩٦,٣
كينيا	١٥٦٨	١٨,٨	٣٥٨
روندا	٢٤٢	٢,٩	٥٥,٢
بوروندى	٣٦	٠,٤	٨,٢
زامبيا	١٦٤٠	١٩,٧	٣٧٤,٤
مالاوى	١٤٢	١,٧	٣٢,٤
زيمبابوى	١٣٠	١,٦	٢٩,٧
سوازيلاند	١٢٤	١,٥	٢٨,٣
جزر القمر	٢	٠,٠٢	٠,٤
مدغشقر	٥٩	٠,٧	١٣,٤
سيشل	٤	٠,٠٤	٠,٩
موريشيوس	١١٢	١,٣	٢٥,٥
الإجمالى	**٨٣٢١**	**١٠٠**	**١٨٩٩,٣**

* أهمية الصادرات = قيمة الصادرات فى الدولة الواحدة ÷ جملة الصادرات فى دول الكوميسا * ١٠٠

ضرب النسبة المئوية * ١٩ والرقم (١٩) هو محدد القوة وهو عدد دول الكوميسا.

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، ٢٠١٥م.

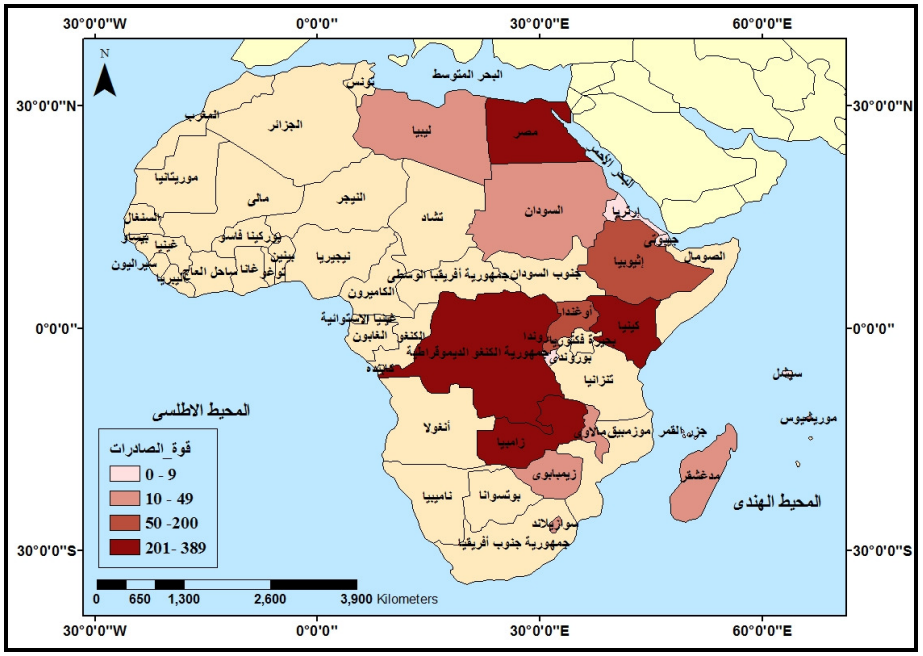

شكل (٣) : التوزيع الجغرافى لمؤشر قوة الصادرات البينية لدول الكوميسا عام ٢٠١٥م.

المصدر: الخريطة من إعداد الباحثة بناءاً على بيانات الدراسة عام ٢٠١٥م.

ويتضح من بيانات الجدول (٣) والشكل (٣) نتيجة حساب مؤشر قوة الصادرات بالدول، ومنه يمكن تصنيف الدول إلى أربع مجموعات طبقاً لقوة الصادرات كالآتى :

أ- **دول الأهمية الأولى (٢٠٠ فأكثر)**: تشمل هذه الفئة دول الكنغو الديمقراطية وزامبيا ومصر وكينيا فتمثل كل من قيمة الصادرات البينية بالدول الأربعة ٧٨,٣% من إجمالى قيمة الصادرات البينية لدول الكوميسا.

ب- **دول الأهمية الثانية (٥٠ إلى أقل من ٢٠٠)**: تضم هذه الفئة ثلاث دول هى أوغندا وأثيوبيا ورواندا فنجد أن الأولى استحوذت على ٥,١% والثانية على ٣,٣% والثالثة على ٢,٩% من جملة الصادرات البينية فى دول الكوميسا، ويمكن القول أن دول الأهمية الأولى والثانية استقطبتا معاً ٨٩,٦% من جملة الصادرات البينية فى دول الكوميسا.

ج- **دول الأهمية الثالثة (١٠ إلى أقل من ٥٠)**: تضم هذه الفئة دول السودان ومالاوى وزيمبابوى وسوازيلاند وموريشيوس وليبيا ومدغشقر فاستحوذت دول الأهمية الثالثة مجتمعة على ٩,٨% من جملة الصادرات البينية فى دول الكوميسا.

د- **دول الأهمية الرابعة (أقل من ١٠):** تضم هذه الفئة بقية الدول بوروندى وإرتريا وسيشل وجزر القمر وجيبوتى وتمثل صادراتها نسبة منخفضة من إجمالى الصادرات البينية لدول الكوميسا فتشكل هذه الدول مجتمعة ٠,٥% من الصادرات البينية فى دول الكوميسا.

ونستخلص من الجزء السابق أنه رغم أن تجمع الكوميسا قد نشأ بهدف زيادة معدلات التجارة البينية، ورغم نجاحه بالفعل فى إزالة جزء من الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، إلا أن حجم التجارة البينية لازال محدوداً ولكن على الرغم من ذلك أشارت النتائج إلى أن مصر تقع ضمن دول الأهمية الأولى من حيث قوة الصادرات للكوميسا منسوباً لإجمالى الصادرات البينية لدول الكوميسا حيث قدرت صادرات مصر للكوميسا بحوالى ١,٦ مليار دولار بما يمثل ١٩,٣% من إجمالى الصادرات البينية للمجموعة، ومما سبق يتضح أنه بالرغم من ضآلة قيمة الصادرات المصرية لدول الكوميسا إلا أنه قد اتضح بما لا يدع مجالاً للشك أن تجارة مصر مع دول الكوميسا تحتل موقعاً ومرتبة متميزة مقارنة بدول المجموعة.

ثالثاً - التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية إلى دول الكوميسا :

تبلغ قيمة صادرات مصر لدول الكوميسا عام ٢٠١٥م حوالى ١,٦ مليار دولار تتوزع على ثمانى عشرة دولة، ويتضح من بيانات الجدول (٤) والشكل (٤) أن ليبيا جاءت فى مقدمة دول الكوميسا من حيث قيمة الواردات المصرية إليها، وجاءت السودان فى المركز الثانى، ثم جاءت كينيا فى المركز الثالث وتمثل الصادرات المصرية للدول الثلاث مجتمعة ٨٠,٣% من إجمالى صادرات مصر لدول الكوميسا، وجاءت بقية الدول بنسب متقاربة بحد أقصى ٦,٣% لدولة أثيوبيا وحد أدنى ٠,١% لدولة مالاوى.

أى أن الاتجاه الجغرافى لصادرات مصر إلى دول الكوميسا يتركز فى عدد قليل من الدول الأعضاء وهذه الدول أعضاء فى منطقة التجارة الحرة للكوميسا[١]، مما قد يعرض الصادرات المصرية لدول الكوميسا إلى هزات فى قيمة الصادرات قد تنجم عن أية متغيرات داخلية كانت أم خارجية يمكن أن تؤثر سلبياً على اقتصاد إحدى تلك الدول فى ظل ما قد يتعرض له من ظروف ومتغيرات اقتصادية أو سياسية غير مواتية، الأمر الذى يدعو بالتالى إلى مزيد من العمل خاصة من جانب واضعى السياسات التجارية على دراسة حاجات الأسواق الأخرى بهدف عدم حدوث تركز نسبى فى توزيع الصادرات المصرية على دول الكوميسا.

(١) منطقة التجارة الحرة يتم فيها إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء، وقد بدأت فى عام ٢٠٠٠م بين تسع من الدول الأعضاء.

جدول (٤) : التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية والنسب المئوية للتخفيضات الجمركية إلى دول الكوميسا عام ٢٠١٥م

القيمة بالمليون دولار

الدولة	قيمة الصادرات	% من الإجمالى	النسب المئوية للتخفيضات الجمركية
ليبيا	٥٦٤,٦	٣٥,١	١٠٠
السودان	٤٩٣,٢	٣٠,٧	١٠٠
ارتريا	٤,١	٠,٣	٨٠
إثيوبيا	١٠١,٥	٦,٣	١٠
جيبوتى	٣٣,٦	٢,١	١٠٠
جمهورية الكنغو الديمقراطية	١٢,٤	٠,٨	٠
أوغندا	٤٥,٧	٢,٨	٨٠
كينيا	٢٣٢,٨	١٤,٥	١٠٠
روندا	١٧,٤	١,١	٨٠
بوروندى	٩,٢	٠,٦	١٠٠
زامبيا	١٧,٣	١,١	٠
مالاوى	٢,١	٠,١	١٠٠
زيمبابوى	١٣,٨	٠,٩	١٠٠
سوازيلاند	٥,٣	٠,٣	٠
جزر القمر	٢,٧	٠,٢	٨٠
مدغشقر	٢٩,٥	١,٨	١٠٠
سيشل	٣,٩	٠,٢	٠
موريشيوس	١٦,٩	١,١	١٠٠
الإجمالى	**١٦٠٦**	**١٠٠**	

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، ٢٠١٥م.

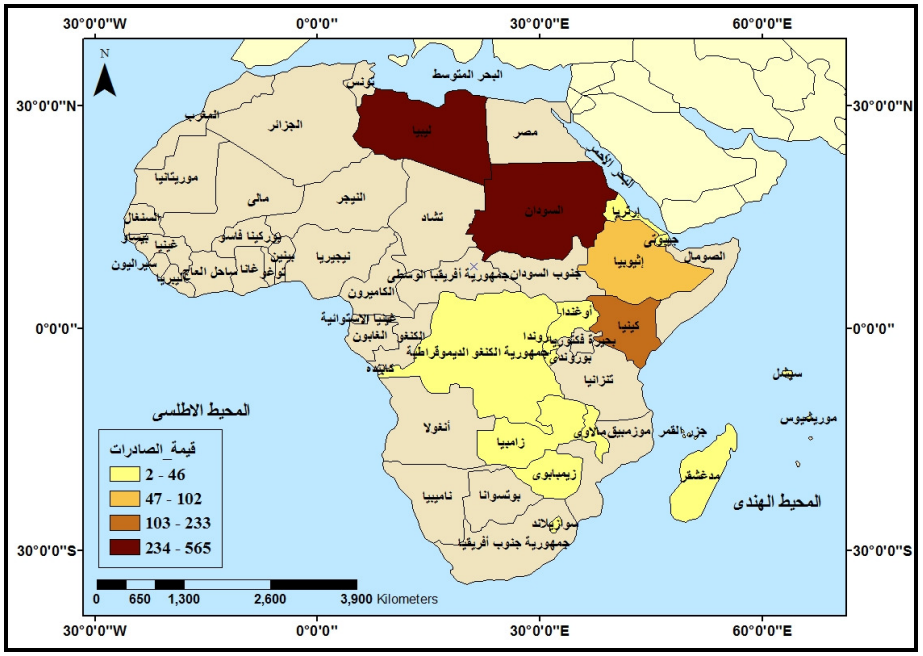

شكل (٤) : التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية إلى دول الكوميسا عام ٢٠١٥م.

المصدر: الخريطة من إعداد الباحثة بناءاً على بيانات الدراسة عام ٢٠١٥م.

وفيما يلى عرض لأهم العوامل المؤثرة على التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية إلى دول الكوميسا :

١- تتنتعد التخفيضات الجمركية هى أحد العوامل المؤثرة على التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية لدول الكوميسا ولدراسة العلاقة بين نسب التخفيضات الجمركية وقيم الصادرات تم حساب معامل الارتباط[١] بين المتغيرين (قيم الصادرات ونسب التخفيضات الجمركية) وكانت نتيجته (٠,٤) أى أن هناك ارتباط طردى متوسط فعندما ترتفع قيمة التخفيضات الجمركية ترتفع قيمة الصادرات، واتضح ذلك فى دول (ليبيا والسودان وكينيا) فتتمتع كافة السلع المصرية المصدرة إلى الدول الثلاث بإعفاء تام من كافة الرسوم الجمركية.

(١) معامل ارتباط بيرسون

$$ر = \frac{ن\ مجـ\ س\ ص - (مجـ\ س)(مجـ\ ص)}{\sqrt{ن\ مجـ\ س^{٢} - (مجـ\ س)^{٢}} \cdot \sqrt{(ن\ مجـ\ ص^{٢}) - (مجـ\ ص)^{٢}}}$$

حيث بلغ عدد الدول التى تطبق إعفاء من الرسوم الجمركية بنسبة ١٠٠% تسع دول، فى حين تتبادل مصر وكل من أرتريا وأوغندا وروندا وجزر القمر إعفاءات من الرسوم الجمركية بواقع ٨٠% وفقًا لمبدأ المعاملة بالمثل، وتطبق إثيوبيا تخفيضاً جمركياً بنسبة ١٠% من الرسوم الجمركية المقررة، وذلك فى الوقت الذى لا تطبق أى من الكونغو الديمقراطية وسوازيلاند و زامبيا وسيشل أية إعفاءات جمركية.

٢- يعد الموقع الجغرافى مؤشراً أو مقياساً لنفقات النقل إذ أنه كلما زادت نفقات النقل بين الدول فإن تدفقات التجارة بينها تقل وذلك بفرض ثبات باقى العوامل الأخرى على حالها، وعلى هذا فإنه بزيادة البعد الجغرافى يقل الدافع والحافز لقيام التجارة الدولية، ولذلك يعد الموقع الجغرافى لدول ليبيا والسودان وكينيا أيضاً هو أحد العوامل المؤثرة على ارتفاع قيمة الواردات المصرية إليها، فتشترك ليبيا فى حدودها مع مصر من الاتجاه الغربى لمصر وتشترك السودان فى حدودها مع مصر من الاتجاه الجنوبى كما تمتلك كينيا منفذاً بحرياً على المحيط الهندى يسهل لها الحركة الملاحية والتبادل التجارى.

٣- تعد مشكلات النقل أحد أسباب انخفاض قيمة الصادرات المصرية إلى بعض دول الكوميسا والتى تعد عقبة رئيسية فى سبيل نمو التبادل التجارى وخاصة مع الدول الحبيسة مثل (أوغندا وروندا وبروندى ومالاوى وزامبيا وزيمبابوى وسوازيلاند) وتمثل الصادرات المصرية للدول السبع مجتمعة ٨% فقط من إجمالى صادرات مصر لدول الكوميسا، بالإضافة لعدم وجود خطوط طيران مباشر بين مصر وكل من (بورندى ومالاوى) إلى الوقت الراهن.

ويعد إنشاء خط برى يربط الموانى الهامة بدول الكوميسا مع مناطق التوزيع الداخلى مثل إنشاء خط بين ميناء ممباسا بكينيا إلى كمبالا بأوغندا وكيجالى برواندا ومزود بأسطول شاحنات لنقل البضائع، هو اتجاه له نتائجه الإيجابية الكبيرة فى هذا المجال.

رابعاً - التركيب السلعى للصادرات المصرية إلى دول الكوميسا :

تتوزع الصادرات المصرية لدول الكوميسا على ثلاث مجموعات سلعية فقط مصنفة كالآتى: المواد الخام والسلع نصف المصنعة والسلع تامة الصنع[١].

(١) تقسيم السلع وفقاً لبنود النظام المنسق H.S الذى بدأ تطبيقه فى مصر اعتباراً من ٢٠٠٧م حيث يشمل هذا النظام ٢١ قسماً، ويتم تقسيم الصادرات السلعية إلى أقسام رئيسية حسب درجة التصنيع التى تمثل الحالة التى يكون عليها المنتج عند تصديره وتتمثل هذه الأقسام فى "الوقود – القطن الخام – المواد الخام – السلع نصف المصنعة – السلع تامة الصنع – الطاقة الكهربائية"

جدول (٥) : التوزيع الجغرافى للتركيب السلعى للصادرات المصرية إلى دول الكوميسا.

القيمة بالمليون دولار

الدولة	المواد الخام	السلع نصف المصنعة	السلع تامة الصنع	الإجمالى
ليبيا	١١٩,٦	----	٤٤٥	٥٦٤,٦
السودان	٧٢	----	٤٢١,٢	٤٩٣,٢
ارتريا	----	٢	٢,١	٤,١
إثيوبيا	----	٩	٩٢,٥	١٠١,٥
جيبوتى	١٢	٨,٦	١٣	٣٣,٦
جمهورية الكنغو الديمقراطية	٢,٢	٠,٢	١٠	١٢,٤
أوغندا	----	٧,٢	٣٨,٥	٤٥,٧
كينيا	----	----	٢٣٢,٨	٢٣٢,٨
روندا	١١,٢	٢,٢	٤	١٧,٤
بوروندى	٥,٢	٢	٢	٩,٢
زامبيا	----	١,١	١٦,٢	١٧,٣
مالاوى	----	٠,١	٢	٢,١
زيمبابوى	----	٣,٢	١٠,٦	١٣,٨
سوازيلاند	٢,٨	----	٢,٥	٥,٣
جزر القمر	----	١,٤	١,٣	٢,٧
مدغشقر	٦,٤	١٢	١١,١	٢٩,٥
سيشل	١,٦	----	٢,٣	٣,٩
موريشيوس	٣,٦	٦,٣	٧	١٦,٩
الإجمالى	**٢٣٦,٦**	**٥٥,٣**	**١٣١٤,١**	**١٦٠٦**
دليل الانتشار*	**٥٥,٥**	**٧٢,٢**	**١٠٠**	

* دليل الانتشار = عددالدول المستوردة ÷ عدد دول الكوميسا * ١٠٠ (تتراوح قيم الدليل بين صفر، ١٠٠ وانخفاض الدليل معناه الميل للتركز الجغرافى وكبر الدليل يدل على الميل للانتشار الجغرافى).

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، ٢٠١٥م، ووزارة التجارة والصناعة، قطاع نقطة التجارة الدولية، تقرير التجارة الخارجية، ٢٠١٥م.

ويتضح من بيانات الجدول (٥) أن صادرات مصر من السلع تامة الصنع لدول الكوميسا استحوذت على ٨١,٨% من إجمالى قيمة الصادرات المصرية لدول الكوميسا، فى حين حققت صادرات مصر من المواد الخام ومن السلع نصف المصنعة ١٤,٧% و ٣,٤% على الترتيب من إجمالى قيمة الصادرات.

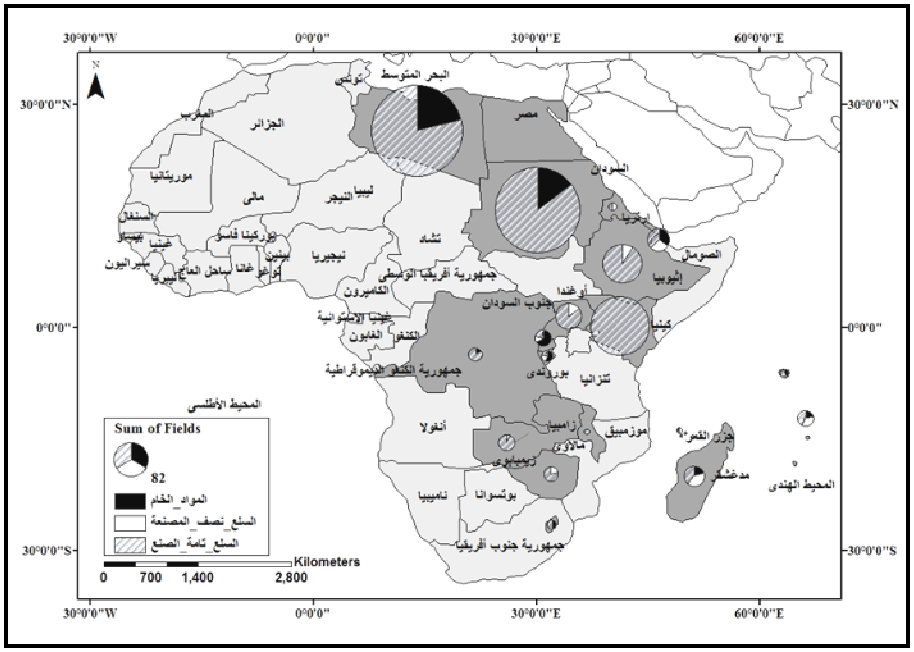

شكل (٥) : التوزيع الجغرافى للتركيب السلعى للصادرات المصرية إلى دول الكوميسا عام ٢٠١٥م.

المصدر: الخريطة من إعداد الباحثة بناءاً على بيانات الدراسة عام ٢٠١٥م.

ومن خلال استخدام دليل الانتشار يمكن التعرف على نمط التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية لدول الكوميسا، فتعد السلع تامة الصنع صادرات كلية الانتشار الجغرافى فهى تنتشر بكل دول الكوميسا، ويرجع سبب انتشارها فى الدول إلى كونها أكثر القطاعات الصناعية أرباحا مما يستقطب المستثمرين للعمل للاستثمار بها، وهناك صادرات واسعة الانتشار الجغرافى تضم هذه الفئة المواد الخام والسلع نصف المصنعة.

ويتضح من خلال بيانات جدول (٥) وملحق (١) ما يلى :

- تمثل السلع تامة الصنع أكبر حصة من الصادرات المصرية لدول الكوميسا، حيث بلغت عام ٢٠١٥م حوالى ١,٣ مليار دولار.
- تستحوذ ليبيا على أعلى نسبة من صادرات مصر من السلع تامة الصنع والمواد الخام تمثل الأولى ٣٣,٨% والثانية ٥٠,٥% من إجمالى صادرات مصر فى القطاعين.
- حصلت مدغشقر على أعلى نسبة من صادرات مصر من السلع نصف المصنعة والتى تمثل ٢١,٧% من إجمالى صادرات مصر من السلع نصف المصنعة.
- أكبر حصة من الصادرات المصرية تتمثل فى منتجات البلاط والسيراميك والترابيع الخزفية والتى يتم تصديرها إلى ليبيا والأدوية التى يتم تصديرها إلى السودان حيث بلغت قيمة صادرات مصر من الأولى ١٩٩ مليون دولار ومن الثانية ١٠٨ مليون دولار عام ٢٠١٥م وهذه القيم تمثل ١٢,٤%، ٦,٧% على الترتيب من إجمالى الصادرات المصرية لدول الكوميسا.

خامساً – المعوقات التى تواجه التصدير لدول الكوميسا :

لتنمية الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا كان لزاماً أن نقوم بدراسة أهم العوائق التى تواجه التصدير لدول الكوميسا، والتى يجب إزالتها قبل الشروع فى تنفيذ أى سياسة تهدف إلى تشجيع التصدير، وحول أهم المشكلات التى تم رصدها ما يلى:

١- تعانى الصادرات المصرية لدول الكوميسا من نقص أو انخفاض مستوى شبكة نقل جيدة مع هذه الدول سواء البحرية أو الجوية أو البرية، فتعد مشكلة النقل هى العقبة الرئيسية التى تعوق عمليات التبادل التجارى بين مصر وأوغندا ورواندا وبورندى والكنغو الديمقراطية ومالاوى وزامبيا وزيمبابوى نظراً لأنها دولاً حبيسة وتبعد عن خطوط النقل البحرى.

ومن ثم يتم اللجوء لموانىء مثل ميناء ممباسا بكينيا وميناء جيبوتى وميناء دار السلام وتنجا و باكامويو بتنزانيا ثم منها يتم نقل السلع براً إلى الدول الحبيسة مما يعرض السلع المصدرة للتلف فى بعض الأحيان كما يؤدى إلى زيادة تكلفة النقل.

٢- تتعرض عملية التصدير إلى دول الكوميسا لعبء هام يتمثل فى ضعف السياسات التسويقية التى تعمل على الترويج للمنتجات المصرية فى دول الكوميسا عن طريق التواجد المصرى فى المعارض الإفريقية والترويج للمنتج المصرى عبر وسائل الاعلام المختلفة فى السوق الإفريقى.

كما يوجد قصور شديد فى المعلومات لدى المصدرين المصريين بشأن طبيعة الأسواق الإفريقية واحتياجاتها، والافتقار إلى دراسات متعمقة عن احتياجات دول الكوميسا من السلع والمنتجات المصرية بل عدم وجود خطط تسويقية واضحة المعالم تجاه تلك الأسواق الإفريقية.

٣- توقف خطوط الإنتاج لعدد كبير من المصانع فى مصر منذ عام ٢٠١١م بسبب الثورات المتتالية وخروج المستثمرين من الأسواق نتيجة الاضطرابات السياسية والتى كان لها دور كبير فى انخفاض القدرة التنافسية لبعض الصادرات السلعية المصرية فى أسواق دول الكوميسا.

٤- ارتفاع قيمة الجمارك التى يتحملها المصدر عند استيراد مستلزمات الإنتاج يعد أحد العوائق أمام التصدير إلى دول الكوميسا، ويلاحظ أن الدول التى نجحت فى إحداث طفرة تصديرية حققت ذلك فى ظل سياسة عامة تستهدف تخفيض الجمارك بصفة عامة على كل السلع المستوردة، مما انعكس على تخفيض قيمة الجمارك المدفوعة على المدخلات المستوردة لأغراض التصدير وبالتالى رفع كفاءة العملية التصديرية.

٥- ضعف مستوى الخدمات المصرفية بشكل عام وهو ما يتسبب فى مشكلات بالتحويلات المالية بسبب عدم التنسيق بين البنوك فى الدول الأعضاء وكذلك عدم وجود أفرع للبنوك المصرية فى معظم دول الكوميسا مثل إرتريا وجيبوتى وكينيا وروندا وبورندى والكنغو الديمقراطية ومالاوى وزامبيا حيث تعتمد الصفقات على العلاقات الشخصية بين رجال الأعمال المصدرين والمستوردين من خلال تبادل الفواتير لسداد التكلفة فى هذه الدول مما يعنى وجود مخاطر مرتفعة فى طرق السداد.

٦- سوء الأوضاع الاقتصادية فى دول جزر القمر وسيشل وجيبوتى وبورندى وروندا وإرتريا و سوازيلاند ومالاوى ومدغشقر وزيمبابوى، وانخفاض معدلات النمو ومستويات دخول الأفراد وضعف القدرة الشرائية.

٧- يعد الموقع الجغرافى لدول موريشيوس وسيشل من حيث قربها من أسواق آسيا يجعل من سوق هذه الدول متنفس للعديد من سلع شرق اسيا.

ويتضح من العرض السابق أنه رغم وجود العديد من الفرص ومجالات التعاون الاقتصادى بين مصر ودول الكوميسا إلا أنه فى المقابل توجد العديد من المعوقات التى تواجه تعميق هذا التعاون، وهذه القضية تحتاج إلى بذل مجهودات كبيرة لتذليل هذه المعوقات ومواجهتها حتى يمكن اقتناص فرص النفاذ إلى أسواق الدول الأعضاء فى الكوميسا وخاصة بعد حصول هذه السلع على تخفيضات جمركية وصلت إلى ١٠٠% عام ٢٠٠٠م مع تسع دول من دول الكوميسا فقد أصبح فى الإمكان أن تدخل معفاه تماماً من الرسوم الجمركية بل ومحررة من القيود الكمية.

سادساً – تنمية الصادرات المصرية لدول الكوميسا :

يعد الأخذ بمبدأ الميزات النسبية وتطبيقه أحد أهم مقتضيات التوجه التصديرى بمعنى التركيز على السلع التى يمكن أن يتفوق فيها اقتصاد دولة ما على غيره بحكم توافر المقومات الخاصة به وهذه ليست بمسألة استاتيكية جامدة وإنما الميزات النسبية فى أى بلد من البلدان تعد ذات صفة ديناميكية، ويمكن أن تتحول إلى ميزات تنافسية من خلال رفع الإنتاجية وتحسين مستوى الجودة والاستثمار فى البحوث والتطوير(١).

وبمرور الوقت شاع استخدام مؤشر "بلاسا" لقياس الميزة النسبية الظاهرة فى دولة، حتى أصبح هناك شبه إتفاق بين الكتاب والباحثين والمؤسسات الدولية على استخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (Revealed Comparative Advantage, RCA)(٢) والذى يقوم بقياس الميزة النسبية الظاهرة عن طريق قياس صادرات دولة ما من سلعة معينة منسوباً إلى إجمالى الصادرات الكلية مقارنة بنظيرتها على مستوى العالم، فإذا كانت قيمة (RCA) أكبر من الواحد الصحيح يعنى ذلك أن الميزة النسبية قد ظهرت، وإذا كانت القيمة واحد صحيح دل ذلك على تساوى الميزة مع مثيلتها فى العالم، وعلى العكس من ذلك إذا كانت أقل من الواحد الصحيح يعنى ذلك عدم ظهور ميزة نسبية فى تلك السلعة التصديرية.

وبقياس الميزة النسبية الظاهرة "RCA" تم الحصول على النتائج الموضحة بالملحق رقم (٢) والتى يمكن عرضها على النحو التالى :

- توزع الصادرات المصرية طبقاً للتصنيف الدولى للتجارة الدولية الصادر عن الأمم المتحدة عام ٢٠٠٨م على سبعة مجموعات سلعية هى الباب٠ "أغذية وحيوانات حية "والباب ٢" مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود "والباب ٣" وقود معدنى "والباب ٤" زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية "والباب ٥" مواد كيميائية ومنتجات متصلة بها "والباب ٦" سلع مصنوعة مصنفه أساساً حسب المادة " والباب ٧ "الماكينات ومعدات النقل".

---

(١) سعيد النجار : البطالة والتحول نحو اقتصاد تصديرى، ورقة عمل مقدمة من ندوة مشتركة بين جمعية النداء الجديد واتحاد البنوك المصرية، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٣م، ص ١٧.

(٢) RCA = (Xij \Xit) \ (Xnj\ Xnt)

Xij = صادرات الدولة من السلعة

Xit = إجمالى صادرات الدولة من السلع

Xnt = صادرات العالم من السلعة

Xnt = إجمالى صادرات العالم من السلع

- ظهور الميزة النسبية للصادرات السلعية المصرية بصفة عامة فى ثلاث مجموعات سلعية، فى المجموعة رقم (٢) مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود، (٥) مواد كيميائية ومنتجات متصلة بها، (٦) سلع مصنوعة مصنفه أساساً حسب المادة.

وفيما يلى جدول رقم (٦) يوضح بشكل تفصيلى ترتيب الصادرات السلعية المصرية وفقاً لقيمة الميزة النسبية الظاهرة للصادرات المصرية وترتيبها وفقاً لقوة ميزتها النسبية.

جدول (٦) : ترتيب الصادرات السلعية المصرية وفقاً لقيمة الميزة النسبية الظاهرة عام ٢٠١٥م.

الترتيب	الصادرات
١	معادن خام لا فلزية
٢	أسمدة
٣	منسوجات
٤	فلزات غير حديدية
٥	ورق ومصنوعات من ورق
٦	وقود معدنى

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة.

إذن أسفرت نتائج الدراسة عن تمتع ست سلع تصديرية من الصادرات التحويلية المصرية إلى العالم بميزة نسبية ظاهرة، وذلك من أصل ٢٠ سلعة، ويلاحظ على هذه النتائج أن السمة الغالبة على هذه الصادرات عموماً تتمثل فى انخفاض المستوى التقنى أو التكنولوجى فى إنتاج هذه الصناعات.

وفيما يلى سيتم قياس قدرة أسواق الكوميسا على استيعاب الصادرات المصرية من السلع ذات الميزة النسبية الظاهرة، لذلك سيتم دراسة واردات دول الكوميسا – باستثناء مصر – من المجموعات السلعية التى تتميز فيها مصر بميزة نسبية ظاهرة من العالم ، ونستخلص من بيانات ملحق رقم (٣) ما يلى :

- احتلت واردات دول الكوميسا من "الوقود المعدنى" المركز الأول والتى شكلت ٣٥,٢% من إجمالى واردات الكوميسا من السلع الستة، وتعد كينيا أكبر الأسواق استيعاباً للواردات من تلك السلعة حيث تمثل وارداتها حوالى ٢٤,٥% من إجمالى واردات دول الكوميسا ثم يليها إثيوبيا ١٨,٨% وزيمبابوى ١٢,٣% وأوغندا ٩,٩% وموريشيوس ٩,١%.

- بلغت قيمة واردات دول الكوميسا من "معادن خام لافلزية" ١٠,١ مليار دولار استحقت عنها المركز الثانى ضمن المجموعات السلعية محل التطبيق بنسبة مساهمة ٢٩% من إجمالى واردات الكوميسا من السلع المختارة، وتجدر الإشارة إلى أن رواندا وحدها تستحوذ على ٣٢% من إجمالى واردات دول الكوميسا من المعادن الخام اللا فلزية.
- جاءت واردات دول الكوميسا من "الأسمدة" لتحتل المركز الثالث حيث قدرت قيمة واردات الأسمدة لدول الكوميسا مجتمعة بحوالى ٤,٨ مليار دولار بنسبة ١٤% من إجمالى واردات الكوميسا من السلع المختارة محل التطبيق، وجاءت واردات ليبيا ومالاوى والسودان لتمثل مجتمعة ٤٢,٦% من إجمالى واردات الكوميسا من تلك السلعة.
- احتلت واردات دول الكوميسا من "المنسوجات" المركز الرابع من حيث إجمالى قيمة واردات الكوميسا من السلع المختارة والتى شكلت ٨,٧% من إجمالى الواردات، وتشكل واردات دول زيمبابوى ورواندا وزامبيا وأوغندا ومدغشقر ٨٠,٣% من إجمالى واردات دول الكوميسا من "المنسوجات".
- بلغت قيمة واردات دول الكوميسا من "فلزات غير حديدية" ٢,٢ مليار دولار أى ما يمثل ٦,٥% من إجمالى واردات دول الكوميسا من السلع المختارة، أى أنها جاءت فى المركز الخامس وقد كانت أهم الأسواق أستيراداً لهذه السلعة أوغندا وزامبيا وتمثل وارداتهما ٤٦,٧% من إجمالى واردات الكوميسا من الفلزات غير الحديدية.
- تحتل واردات دول الكوميسا من "الورق وأصناف مصنوعة من الورق" المرتبة الأخيرة من حيث القيمة، فقد بلغت قيمة واردات دول الكوميسا منها ٢,٢ مليار دولار، ومثلت واردات دول مالاوى وموريشيوس وأوغندا وزيمبابوى وسيشل وزامبيا ٨١,٥% من إجمالى واردات دول الكوميسا من تلك السلعة.

نخلص مما سبق بأن أسواق دول الكوميسا لديها قدرة استيعابية مرتفعة على استيعاب صادرات المجموعات السلعية المختارة وذلك من العالم بصفة عامة حيث قدرت إجمالى واردات دول الكوميسا من العالم من السلع المختارة (٣٤,٨ مليار دولار) وتمثل الصادرات المصرية إلى الكوميسا من تلك المجموعة ٢% فقط من الصادرات العالمية لدول الكوميسا من السلع المختارة، مما يستدعى مزيد من البحث حول سبل تنمية الصادرات المصرية ذات الميزة النسبية الظاهرة إلى دول الكوميسا.

ومن خلال النظر إلى قائمة أكبر خمس أسواق من دول الكوميسا استيراداً "للسلعة" من العالم ومقارنتها بأكبر أسواق من دول الكوميسا إستيراداً للصادرات المصرية "من تلك السلعة" – ملحق رقم (٤) – يمكننا الخروج بخريطة مقترحة للدول التى تعد سوقاً جديدة للسلعة المصرية ذات الميزة النسبية.

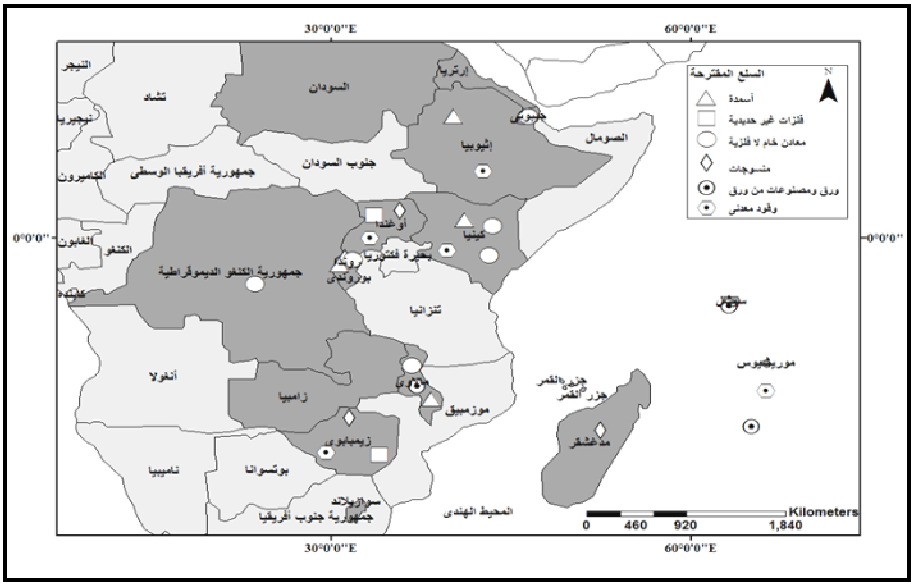

شكل (٦) : خريطة مقترحة لتنمية الصادرات السلعية المصرية ذات الميزة النسبية إلى دول الكوميسا.
المصدر: الخريطة من إعداد الباحثة بناءاً على بيانات الدراسة عام ٢٠١٥م.

خاتمة :

فيما يتعلق بتنشيط وتنمية التوجه التصديرى تجدر الإشارة إلى أنه ليس مسئولية جهة بعينها ولا مؤسسة متخصصة ولكنها مسألة قومية مرتبطة بعديد من التشريعات والاجراءات والسياسات الاقتصادية وتسعى لتحقيق هدف واحد وهو تحقيق تنمية الاقتصاد المصرى من خلال عنصر هام وهو تنمية الصادرات المصرية، وعلى ذلك فإن كل الجهات المناط بها عمليات وإجراءات تصديرية هى مسئولة عن التنسيق فيما بينها، هذا بجانب ضرورة وجود جهاز قوى يملك سلطة إصدار القرار، ويتولى منذ البداية وضع الأهداف التصديرية ووسائل تحقيقها والأهم من ذلك هو متابعة التنفيذ والتقييم ، حيث يجب أن تكون الأهمية الرئيسية ونقطة البدء الأولى الاهتمام بالمقدرة الإنتاجية فى قطاع الصناعة على وجه التحديد والذى يعانى العديد من الاختلالات مما قد يعمل على تدعيم الميزات النسبية القائمة واستعادة الميزات المفقودة.

التوصيات :

- ضرورة توافر خطوط ووسائل نقل جيدة وأمنة لتدعيم الخط الملاحى والذى يربط بين السويس وموانىء افريقية مع ضرورة العمل على توفير الكفاءة فى تشغيل الخطوط والصيانة الدورية

واستخدام التقنية العالية فى إدارة هذا الخط الملاحى مع العمل على دعم الأسطول البحرى والجوى الأمر الذى يمكن أن يسهم فى خفض تكاليف النقل والشحن المرتفعة إلى دول الكوميسا نتيجة عدم توافر الخطوط الملاحية بالقدر الكافى مما يدفع المصدرين إلى استخدام خطوط ملاحية أجنبية تعبر أحياناً من الموانىء الأوروبية مما يزيد تكلفة الشحن والنقل فضلاً عن إمكانية تعرض تلك البضائع إلى التلف لطول زمن الرحلة.

- تنظيم بعثات ترويجية تضم وفود حكومية ورجال أعمال وذلك بالتنسيق مع إتحاد الغرف الأفريقية وجمعية رجال الأعمال المصريين وجمعية أعمال الشرق والجنوب الأفريقى التابعة للكوميسا مع التركيز على السلع التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية ظاهرة.
- بحث إقامة معارض للمنتجات المصرية تنظمها إحدى شركات القطاع الخاص المصرى المنظمة للمعارض الخارجية والتى لها تجارب دائمة سابقة وناجحة فى هذا المجال، والتى تلعب دوراً هاماً فى عقد الكثير من الصفقات التجارية المصرية فى أسواق تلك الدول فضلاً عن إمكانية تحويل مكاتب التمثيل التجارى المصرية القائمة فى معظم دول إفريقيا إلى مراكز فاعلة لتسويق الصادرات المصرية وكذلك لدراسة الفرص التصديرية المناسبة.
- ضرورة توافر قاعدة بيانات حديثة ودقيقة وفقاً للتصنيف الموحد للتجارة الدولية ومواقع الكترونية تهتم بنشر البيانات الخاصة بفرص التصدير والاستيراد من وإلى دول الكوميسا وذلك فيما يتعلق بنوعية السلع المطلوبة ومواصفتها وأزمنة تواجدها وأذواق المستهلكين.
- الاهتمام بدراسة احتياجات أسواق الكوميسا وسبل التواجد فيها وذلك للتعرف على أذواق ورغبات المستهلك الإفريقى فى كل دولة من الدول الأعضاء فى الكوميسا ويصاحب ذلك بشكل خاص نظام معلومات وبيانات كفء ومتكامل عن التجارة الدولية للدول الأعضاء فى الكوميسا لتصبح دائماً فى خدمة المصدر المصرى.
- تنظيم الندوات والمؤتمرات والترويج والدعاية والإعلان اللازمة للتعريف بالمنتجات المصرية وخصائصها الفنية ومجالات استعمالاها فى أسواق الدول الاعضاء فى السوق الإفريقية المشتركة.
- تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات التى تتمتع فيها مصر بميزات نسبية يمكن تطويرها واستغلال ما هو متاح من فرص تسويقية فى هذه الدول.
- تطبيق التخفيض الكامل للتخفيضات الجمركية طبقاً لنص الإتفاقية حتى يصبح إقليم الكوميسا منطقة تجارة حرة.
- تطبيق الخريطة المقترحة من الباحثة للتنمية الصادرات السلعية المصرية ذات الميزة النسبية إلى دول الكوميسا والتى تم عرضها تفصيلياً من خلال البحث بجانب السياسات والخطط التى وضعتها الدولة فى هذا الشأن.

ملحق (١) : التوزيع الجغرافى للتركيب السلعى للصادرات المصرية إلى دول الكوميسا عام ٢٠١٥م.

السلعة	ليبيا	السودان	إرتريا	إثيوبيا	جيبوتى	الكنغو	أوغندا	كينيا	رواندا	بوروندى	زامبيا	مالاوى	زيمبابوى	سوازيلاند	ج القمر	مدغشقر	سيشل	موريشيوس	الاجمالى
١- المواد الخام	١١٩,٦	٧٢			١٢	٢,٢			١١,٢	٥,٢				٢,٨		٦,٤	١,٦	٣,٦	٢٣٦,٦
برتقال طازج		٣٧																	٣٧
رخام وجرانيت	٧٥,٤																		٧٥,٤
بطاطس																		٣,٦	٣,٦
طماطم																	١,٦		١,٦
خضراوات بقولية جافة	٢٨,٢	٣٥																	٦٣,٢
نباتات طبية وعطرية أخرى	١٦				١٢	٢,٢			١١,٢	٥,٢									٤٦,٦
٢- السلع نصف المصنعة			٢	٩	٨,٦	٠,٢	٧,٢		٢,٢	٢	١,١	٠,١	٣,٢		١,٤	١٢		٦,٣	٥٥,٣
بروبان مسيل							٢,٢												٢,٢
منتجات نصف جاهزة ولفائف حديد											١,١							٦,٣	٧,٤
زيوت طعام			٢									٠,١			١,٤				٣,٥
شموع مواد معدنية					٨,٦		٥												١٣,٦
٣- السلع تامة الصنع	٤٤٥	٤٢١,٢	٢,١	٩٢,٥	١٣	١٠	٣٨,٥	٢٣٢,٨	٤	٢	١٦,٢	٢	١٠,٦	٢,٥	١,٣	١١,١	٢,٣	٧	١٣١٤,١
حديد ومصنوعاته				٧	٣	٧,٨			٠,٢	٠,٨	١٠	٠,٨							٢٩,٦
أسلاك وحبال				٢١				٥١											٧٢
مصنوعات من نحاس	٥٢	٣٢,٢									١								٨٥,٢
ورق ومصنوعاته			١				٩,٥	٧٨	١,١		٢		٤						٩٥,٦
سجاد وأغطية أرضيات نسجية											١								١
زجاج ومصنوعاته		٢٢											٣						٢٥
بلاط وترابيع خزفية	١٩٩	٥٦																	٢٥٥
مصنوعات من لدائن	٢٧	٨٨	١,١	٣٦	٤	١	٦٥			١,٢		٠,٥							٢٢٣,٨
أدوية		١٠٨		٢١,٥			٤	٩											١٤٢,٥
جبن أبيض طازج وأجبان أخرى	١٠٣					٠,٧											١	٧	١١١,٧
مواد غذائية متنوعة	٣٣			٧	٣			١١	٠,٦	١	١	٠,٢	٣,٣		١,٣		١,٣		٦٢,٧
سكر مكرر	٣١	٩٢					١٠	٤٥	١,٩										١٧٩,٩
صابون ومحضرات تنظيف		٢٣			٣	٠,٥	٩	٣٩	٠,٢		١	٠,٥							٧٦,٢
الاجمالى	٥٦٤,٦	٤٩٣,٢	٤,١	١٠١,٥	٣٣,٦	١٢,٤	٤٥,٧	٢٣٢,٨	١٧,٤	٩,٢	١٧,٣	٢,١	١٣,٨	٥,٣	٢,٧	٢٩,٥	٣,٩	١٦,٩	١٦٠٦

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، ٢٠١٥م، و وزارة التجارة والصناعة، قطاع نقطة التجارة الدولية، تقرير التجارة الخارجية، ٢٠١٥م.

ملحق (٢) : الميزة النسبية الظاهرة "RCA" للصادرات السلعية المصرية.

	السلعة	قيمة صادرات مصر	قيمة الصادرات العالمية	RCA
الباب ٠ : أغذية وحيوانات حية	منتجات ألبان	٢١٤٧٠	٧٩٧٤٦	---
	حبوب	٧٢٩٢	١١٨٥٦٩	---
	خضر و فواكه	٧٣٢٣٤	١٥٥٨٨٦	---
الباب ٢ : مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود	ألياف نسجية	٢٦٢٢٦	٨٣٥٢١	---
	معادن خام لا فلزية	٩٢٢٦٨	٣٨٠٨٢٤	٦,٢
الباب ٣ : وقود معدنى	(فحم – نفط – غاز طبيعى)	٤٩٥٢٩٠	٤٣٥٢٦٦٥	١,٧
الباب ٤ : زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية	زيوت ودهون حيوانية ونباتية	٢٥٩٧٢	١١٥٧٠١	---
الباب ٥ : مواد كيميائية ومنتجات متصلة بها	مواد الصباغة والدباغة والتلوين	٤٩٠٤	٩٨٠٦١	---
	منتجات طبية وصيدلية	٢٢١٨٦	٥٤٨٢٢٨	٠,٧
	زيوت ومواد عطرية ومحضرات تلميع وتنظيف	١٣٤٨٨	١٥٢٦٨٤	---
	أسمدة	٧٩٧٢٠	٢٨٤٨١٢	٥
	لدائن فى أشكال غير أولية	٢٠٩٩٢	٦٥٨٧١٩	٠,٧
الباب ٦ : سلع مصنوعة مصنفه أساساً حسب المادة	جلود ومصنوعات جلدية	٢٣١٤	٩٨٢٥٠	---
	مصنوعات من فلين ومصنوعات خشبية	١٧٣٣٦	١٢٠٥٥٤	---
	ورق ومصنوعات من ورق	٢٧٥٣٨	٣٠٠٥١٦	١,٨
	منسوجات	١٣٨٧٦٠	٤٨٢١٥٣	٤,٦
	الحديد والصلب (الفولاذ)	٥٧٥٥٢	٤٥٣٢٢٩٨	٠,١
	فلزات غير حديدية	١٥٣١٨٤	٨٤٤٦٢٤	٣,٤
	مصنوعات معدنية	١٢٠٨١٦	١٨٩٢٦٢	---
الباب ٧ : الماكينات ومعدات النقل	ماكينات وأجهزة ومعدات نقل	٨١٧٤٨	٤٢٥٨٦٣٢	٠,٢
الاجمالى	٥٦٤,٦	٤٩٣,٢	٤,١	١٠١,٥

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، ٢٠١٥م، و وزارة التجارة والصناعة، قطاع نقطة التجارة الدولية، تقرير التجارة الخارجية، ٢٠١٥م.

ملحق (٣) : واردات دول الكوميسا من المجموعات السلعية التى تتميز فيها مصر بميزة نسبية ظاهرة.

القيمة بالألف دولار

الدولة	معادن خام لا فلزية	أسمدة	منسوجات	فلزات غير حديدية	ورق ومصنوعات من ورق	وقود معدنى
ليبيا	٤١٢٣٦٥	٨٦٥٢٤٨	٩٨٢٤٨	٢١٠٢٢١	٥٢٠٢٨	٢٠٦٥٨
السودان	٣٢٥٣٦٩	٥٦٦٥٦٣	٧٨٢٥٤	٨٣٢١٢	٢٥٢٤٥	١٠٨٠٠٠
ارتريا	٣٠١٥٢	٥٢	٥٩٦٢	٧١٢٥	١٤٢١٥	٦٣٢٥
إثيوبيا	٢٥٤١٨٩	٤٧٨٥٤١	٥٩٨٨٥	٥١١٨٤	٣٩٥١٢	٢٣١٦٧٤٥
جيبوتى	٨٩٦٢٥٢	٢١٥٣٦٥	٢٨٥٥١	٢١٧٥٥	٢٣٥٨٤	٤٤٢١٤
جمهورية الكنغو الديمقراطية	٦٥٢٦٢٥	٢٢٥٤٨٧	٧٨٢٥٤	٨٢٦٣٤	٦٢٤٨٥	٢٧١٥٩٨
أوغندا	١٦٢٣٥٨	٢٥١٤٦٩	٢٥٤٢٨٥	٦٦٠٨٤٢	٢٨٥١٤٥	١٢١٢٣٥٨
كينيا	٧٨٤٤١٤	٣٥٩٦٣٢	٩٦٨٦٢	٢٧٨٥١١	٨٥٩٦٣	٣٠١١٥٧٧
رواندا	٣٢٥٠٥٩٥	٣٠٥٢٦٤	٦٥٤٨٤٨	٨٢٣٤١	٣٥٢٦٥	٩٢٣٦٥
بوروندى	٥٤١٩	١٥١٢٥	٢٢٤٨	٤٨٨	٣٦٢	١٦٢٩٥١
زامبيا	٢٣٦٥٨٢	٢٥٤٣٦٥	٥٤٧٤١٤	٤٠٠٣٦٥	١١٢٥٨٤	٩١٩٢٥٨
مالاوى	٩٠٠٥٨٩	٦٥٥٨٨٥	٥٤٨٥٥	٦٨٢٦٣	٦٠٥٤٢٠	٤٦٥١٣٦
زيمبابوى	٢٦٥٢٨٤	١٠٧٩٨٦	٨٥٨٦٣٥	١١٢٢٣٦	١٥٤٧٨٤	١٥١١٢٥٥
سوازيلاند	٣٥٠٨٤٥	٢٥١٣٦٩	٥٨٢٥	٦٠٨٥٤	٤٥٦	٢٥٠٦٥٤
جزر القمر	٨٠٣٥٢	٣٦٨٥	٢٤٢٨	١١٦	٢١	١٧٨٥٢
مدغشقر	٥٥٥٢١٤	٢٥١١٩٦	١٢٨٥٤٧	١٢٤٤	٦٨٤٢١	٧٤٠٣٥٢
سيشل	٤٢٠٦٢٠	٧٥٢	٦٨٦٥	٦٠٨٥٤	١٢٢٥٤٨	١٤١٤٧
موريشيوس	٥٤٧٥٢٣	٨٦٢٤٥	٨٠٥١٤	٩٠٢٥٦	٥٢١٤٧٨	١١٢٥٥٨٧
الإجمالى	١٠١٣٠٧٤٧	٤٨٩٤٢٢٩	٣٠٤٢٤٨٠	٢٢٧٢٥٠١	٢٢٠٩٥١٦	١٢٢٩١٠٣٢

المصدر: اعتمدت الدراسة فى تحديد الصادرات السلعية المصرية موضع التطبيق على التصنيف الدولى للتجارة الدولية الصادر عن الأمم المتحدة عام ٢٠٠٨م.

مصدر البيانات الإحصائية: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، ٢٠١٥م، ووزارة التجارة والصناعة، قطاع نقطة التجارة الدولية، تقرير التجارة الخارجية، ٢٠١٥م.

ملحق (٤) : دول الكوميسا التى تملك قدرة استيعابية للصادرات السلعية المصرية.

معادن خام لا فلزية		أسمدة		منسوجات		فلزات غير حديدية		ورق ومصنوعات من ورق		وقود معدنى	
استيعاب الصادرات المصرية	استيعاب الصادرات العالمية	استيعاب الصادرات المصرية	استيعاب الصادرات العالمية	استيعاب الصادرات المصرية	استيعاب الصادرات العالمية	استيعاب الصادرات المصرية	استيعاب الصادرات العالمية	استيعاب الصادرات المصرية	استيعاب الصادرات العالمية	استيعاب الصادرات المصرية	استيعاب الصادرات العالمية
ليبيا	روندا	ليبيا	ليبيا	زامبيا	زيمبابوى	ليبيا	أوغندا	كينيا	مالاوى		كينيا
السودان	مالاوى		مالاوى		روندا	السودان	زامبيا	أوغندا	موريشيوس		اثيوبيا
زيمبابوى	جيبوتى		إثيوبيا		زامبيا	زامبيا	كينيا	زيمبابوى	أوغندا		زيمبابوى
	كينيا		كينيا		اوغندا		ليبيا	زامبيا	سيشل		اوغندا
	الكنغو		روندا		مدغشقر		زيمبابوى	روندا	زيمبابوى		موريشيوس

المصدر: من إعداد الباحثة.

المصادر والمراجع

أولاً – المراجع العربية :

١. إبراهيم على غانم، صادرات الموالح المصرية إلى السوق العربية الخليجية دراسة فى جغرافية التجارة الخارجية، الجمعية الجغرافية المصرية، سلسلة بحوث جغرافية، العدد ١٣، ٢٠٠٦م.
٢. إبراهيم شحاته، التجارة الدولية والاستثمار الدولى، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد والسياسة والاحصاء والتشريع، العدد ٤١٧، ١٩٨٩م.
٣. أحمد عبد الرحمن الصالحى، الرؤية المستقبلية للصادرات المصرية فى إطار الكوميسا، رسالة دكتوراة، غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠١١م.
٤. الأمم المتحدة، إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية ، شعبة الإحصاء ، إحصاءات التجارة الدولية، ٢٠١٣م.
٥. الأمم المتحدة، إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاء، التصنيف الموحد للتجارة الدولية، ٢٠٠٨م.
٦. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، سنوات متفرقة
٧. سعيد النجار، البطالة والتحول نحو اقتصاد تصديرى، ورقة عمل مقدمة من ندوة مشتركة بين جمعية النداء الجديد واتحاد البنوك المصرية، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٣م.
٨. عبد المطلب عبد الحميد، السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقى، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٤م.
٩. محمد خميس الزوكة، اتجاهات التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية، العدد الثامن، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٧٥م.
١٠. معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، مصر والكوميسا – تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، ٢٠٠٢م.
١١. وزارة التجارة والصناعة، قطاع نقطة التجارة الدولية، تقرير التجارة الخارجية، سنوات متفرقة.
١٢. وزارة الصناعة والتجارة، قطاع الاتفاقات التجارية، تطور العلاقات التجارية بين مصر والكوميسا خلال الفترة من (٢٠١٠– ٢٠١٥م)، ٢٠١٥م.

ثانياً – المراجع غير العربية :

1. Leonard, Gomes "Foreign trade and the national economy: mercantilist and classical perspectives "Hampshire, Basingstoke, 1987.
2. Salvatore, Dominick "International economics: Trade and finance", Hoboken, New Jersey, United States, 2011.

3. Bardhan, Pranab "International trade, growth, and development: essays" Malden, M A, 2003.
4. Michael, Reed "International trade in agricultural products", Upper Saddle River, New Jersey, United States, 2001.
5. David M.Neipert "A tour of international trade" Upper Saddle River, New Jersey, United States, 2000.
6. Zhang, Xiao "China‘s trade patterns and international comparative advantage", London, 2000.
7. Borkakoti, Jitendralal "International trade: causes and consequences" Basingstoke, 1998.
8. Greenaway, David "International trade policy: from tariffs to the new protectionism" England-London, 1983.
9. Thoburn, John T "Primary commodity exports and economic development". England – London, 1977.

ABSTRACT

Export development one of the main objectives of economic policy now, So Egypt sought to strengthening various aspects of cooperation with the countries of the world in general, From this point Egypt signed many agreements such as COMESA.

Key Words: COMESA, International trade, economic blocs, apparent comparative advantage.